

## الديمقراطية التشاركية و السياسات الطاقوية في الجزائر: دراسة تقييمية للإحتجاجات بمنطقة عين صالح

أ. قاضي خيرالدين / جامعة تلمسان

مقدمة:

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات و على أصعدة مختلفة، فالإقتصاد يواجه تدهورا متزايدا بسبب تدني أسعار البترول و كثرة الأعباء و النفقات في شتى القطاعات، بينما سياسيا فتواجه حكومة عبد المالك سلال انتقادات عديدة و احتجاجات في مختلف المناطق مثلما هو الحال في منطقة عين صالح حول الغاز الصخري، مما فتح المجال حول خيارات عدة تتعلق بمصيرهم و مصير أبنائهم في الحفاظ على مستقبلهم و البيئة التي يعيشون فيها، و لطالما أن إشراكهم في هذا التوجه سمح ببعث مسألة إشراك المواطن في اتخاذ القرارات اللازمة و هو ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، فإلى أي مدى أمكن للديمقراطية التشاركية أن تفعل صنع السياسات الطاقوية في الجزائر و خصوصا في منطقة عين صالح؟.

لتثور معها مجموعة من التساؤلات:

- مالمقصود بالديمقراطية التشاركية و السياسات الطاقوية في الجزائر؟.
  - ما نوعية المطالب الشعبية و المخاوف التي تجعل من سكان منطقة عين صالح يحتجون؟.
  - ما هو الأثر الذي ينجم عن استغلال الغاز الصخري؟.
  - و كيف للديمقراطية التشاركية أن تكون هي الحل للأزمة؟.
- و للإجابة عن هذه التساؤلات حاولت أن أضع فرضية رئيسية و مجموعة من الفرضيات المساعدة:

الفرضية الرئيسية:

ترتهن السياسة الطاقوية المستدامة في الجزائر بمدى إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المصيرية لديهم .

الفرضيات المساعدة:

الفرضية الأولى: إن أزمة الشرعية و بروز فكرة الديمقراطية التشاركية من شأنها الرفع من مشاركة المواطنين في وضع سياسات تتلاءم و طموحاتهم.

الفرضية الثانية: كلما كبر حجم المطالب لسكان منطقة عين صالح كلما ازدادت المشاركة ألاتفاقية لديهم في شكل احتجاجات.

الفرضية الثالثة: ينجر عن استغلال الغاز الصخري بمنطقة عين صالح تدهور في البيئة و صحة المواطنين.

الفرضية الرابعة: يرتهن حل الأزمة بمدى الإعتماد على المقاربة التشاركية.

المحاور:

المحور الأول: إطار مفاهيمي: الديمقراطية التشاركية، السياسات الطاقوية، الإحتجاجات، الأمن الطاقوي.

المحور الثاني: التعريف بمنطقة عين صالح.

المحور الثالث: الإحتجاجات: بين الطالب الشعبية و الهشاشة السياسية.

المحور الرابع: الغاز الصخري: بين الأمن الطاقوي و تأثيراته على منطقة عين صالح.

المحور الخامس: دور المقاربة التشاركية<sup>1</sup> لحل الأزمة.

أما فيما يتعلق بصعوبات الدراسة فكل بحث لا يخلو من الصعوبات كون أن المعطيات غير متوافرة و القضية متشابكة و تتداخل فيها العديد من الأطراف مما تصعب على الباحث مأمورية إيجاد صيغة توافقية لإبداء الرأي و الرأي الآخر بين محتج و آخر يريد استغلال الموارد.

أولا/ تحديد المفاهيم:

فكل بحث إلا و لا بد له من ضبط المصطلحات و التي من شأنها أن توجه الباحث لبلوغ

معرفة دقيقة و حلول صائبة.

أ) الديمقراطية التشاركية: منذ عهد الفلاسفة و المفكرين الأوائل بدأ التفكير في إيجاد صيغة من شأنها جعل التوافق بين الحكام و المحكومين<sup>2</sup>، لكن سرعان ما تغطي فئة على أخرى<sup>3</sup>، لذلك جاء مفهوم الديمقراطية التشاركية لإعادة بعث دور الشعب لما له من مكانة في صنع القرارات المصرية<sup>4</sup>، و من بين الأسباب التي كانت وراء ظهوره نجد:

(1) أزمة التمثيل: و هو ما يصطلح عليه بأزمة الديمقراطية التمثيلية نظرا لاستحواذ فئة قليلة على مقاليد الحكم لتحديث تجاوزات ولا يصبح للمواطن دور إلا أيام الإنتخابات.<sup>5</sup>

(2) أزمة الشرعية<sup>6</sup>: و هي عدم توافر الدعم و التأييد اللازمين لأي سياسة حكومية، و بذلك فهي تسمح بعدم تقبل المواطنين المحكومين باعتباره لا يتمتع بسند شرعي أو أساس يخوله الحكم و اتخاذ القرارات، و لكن وفقا لما يخدم أهداف المجتمع.

(3) وجود مطالب تأملية جديدة: إن سيادة الديمقراطية التمثيلية و لوقت طويل في حكم الشعوب سمح بحدوث أزمة فيها<sup>7</sup> مما جعل من المفكرين وضع مجموعة من المطالب التأملية مثلما وضعه المفكر لويك بلونديو (Loïc Blondiaux) الى ستة (6) فرضيات هي:

- أن المجتمعات ستكون معقدة مستقبلا.
  - المجتمعات ستكون مقسمة.
  - المجتمعات ستكون تأملية.
  - المجتمعات ستكون عاصية و صعبة الميراس.
  - المجتمعات ستكون في ريبة و احتراس.
  - المجتمعات ستكون لا محكومة مستقبلا.
- الأمر الذي يجعل من الديمقراطية التشاركية مطلبا ضروريا لحل الصراعات الموجودة في مجتمعات القرن الواحد و العشرون (ق. 21).

ب) السياسات الطاقوية: وتتكون من عنصرين رئيسيين وهما السياسات العمومية<sup>8</sup> و الطاقة، فالأولى هي تعبير عن ما تفعله الحكومات و ما لا تفعله أو هي درجة من الإرتباط بين

الوحدة الحكومية و بيئتها<sup>9</sup> ضمن استراتيجية شاملة لكل المناطق الجغرافية للدولة بما فيها من أقاليم و محافظات<sup>10</sup>، فتسمى عندها بسياسة وطنية أو أنها تقتصر على أحد الأجزاء التي تتميز بخصوصية معينة كأن يتواجد فيها البترول و الغاز مثلما هو الشأن بمنطقة عين صالح، أما الثانية فهي لا نراها و لكن يمكن أن نرى آثارها و أفعالها و بدونها لا يمكن لأي مجتمع أن ينهض باقتصادياته كتوفير النقل، التدفئة ..، و من بين هته الطاقات نجد:

- الطاقة المستخرجة: كالبترو، الغاز، الفحم، اليورانيوم ...

- الطاقة المتجددة: المياه، الرياح، الشمس ...

و لكن عند ربط المصطلحان فإن السياسة الطاقوية تمثل تعبير و قرارات و تشريعات لأجل حل مشاكل تخص استغلال الموارد الطاقوية.

ج) الإحتجاجات: يعبر الإحتجاج عن ثقافة سياسية معينة تكون نتيجة روااسب معينة سواءا تعلق الأمر بأوضاع متردية أو طبيعية و نوعية الحياة التي يعيشونها، أو هي تعبير عن احتقان اجتماعي موجود فرضته أوضاع معينة كغياب فرص الحياة المختلفة من شغل أو سكن أو دخل مما يرتاب الساكنة من خوف حيال الوضع القائم<sup>11</sup>، و هو في العادة في حالة عدم الإستجابة لمطالب المحتجين يتحول الى عصيان مدني و مظاهرات مؤطرة من قبل المعارضة في شكل من أشكال المشاركة اللاتفاقية.

د) التنمية المستدامة: يأتي هذا المصطلح ضمن سياق الإحتجاجات و التي عادة ما تناظر لأجل تحقيق مكاسب هي ذاتها من صلب اهتمامات التنمية المستدامة من رفاهية اقتصادية و اجتماعية و احترام للجوانب الإيكولوجية مثلما جاءت به تقارير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة لسنة 1987 على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي الى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة<sup>12</sup>. كما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية في البرازيل لسنة 1992 على أن التنمية المستدامة هي ادارة الموارد الإقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد و البيئة<sup>13</sup>، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة أفضل. و بالتالي فان التنمية المستدامة هي مفهوم يرى في البيئة العامل الرئيسي في التنمية الإقتصادية حتى يكون الضامن لبقاء الأجيال القادمة و حقها فيما تتمتع به أجيال الحاضر<sup>14</sup> و هي الفكرة

ذاتها التي حاول سكان منطقة عين صالح من بلورتها.

### ثانيا/ التعريف بمنطقة عين صالح:

(أ) الوضعية الجغرافية:

تعد منطقة عين صالح تركيبة لمجموعة من البلديات و التي كانت سابقا تعرف بتديكلت، كلها جزء من ولاية تمنراست، أما حاليا فتسمية عين صالح تطلق على بلدية من شمال الولاية أما عن حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال ولاية غرداية و من الجنوب بلدية عين أمقل و من الشرق فقارة الزاوية، أما من الغرب فتجاورها بلدية عين غار، و لأكثر تفصيلا فالشكل التالي يوضح ذلك:

### شكل رقم 1: يوضح حدود منطقة عين صالح 15

(ب) الوضعية الإدارية:

استنادا للتقسيم الإداري لسنة 1974 أصبحت تتكون ولاية تمنراست من دائرتين و هما: دائرة تمنراست و دائرة عين صالح 16، و هذا لإعتبار أن هذا الأخير له أهمية بالغة سواء من الناحية الإقتصادية و حتى الإجتماعية و التي انعكست لا محال على تقسيمها الإداري، و حاليا وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1984 فان دائرة عين صالح تحوي ثلاثة بلديات وهم: بلدية عين أمقل و بلدية فقارة الزاوية و بلدية عين صالح و في هذا الأخير تتواجد جميع المؤسسات و الهيئات الإدارية التي تساعد على سير الدائرة، و الجدول الآتي يوضح المساحة و التقسيم الإداري لكل واحد منهم:

		المساحة:		
دائرة عينصالح	البلدية:	%	كم <sup>2</sup>	
	عين صالح	7.88	43937.50	
	عين أمقل	16.75	93437.50	
	فقارة الزاوية	11	61312.50	

### جدول رقم 1: يوضح مساحة البلديات المشكلة لدائرة عين صالح 17

(ج) الوضعية الديمغرافية:

تعد بلدية عين صالح من بين البلديات التي تحوي على نسبة كبيرة من عدد السكان و هذا حسب آخر إحصاء وطني للسكان لسنة 2008 و بزيادة ملحوظة عن سابقتها مثلما هو مبين في الجدول الآتي:

الإحصاء الوطني لسنة 1998		الإحصاء الوطني لسنة 2008		
البلدية:	السكان	التصنيف	السكان	التصنيف
عين صالح	19569	نصف حضرية	22238	حضرية

**جدول رقم 2: يوضح المنطقة الحضرية لبلدية عين صالح ما بين الإحصاء الوطني لسنة 1998 و 2008**

و بالتالي فمن خلال الجدول فان بلدية عين صالح و معدل التحضر زاد بالمقارنة مع سنة 1998 بما يعادل 2669 نسمة و هي بذلك انتقلت من الوضعية في التصنيف الى الحضرية، أما عن التركيبة السكانية التي تحويها بلدية عين صالح فهي تتكون من: قصر العرب، قصر المرابطين، الدغامشة، البركة، لقوستن حاسي لهجر، الزاوية، سيدي بلقاسم، سهلة تحتانية، سهلة الفوقانية، تاجورت، عين صالح. 19

**ثالثا/ الإحتجاجات: بين الهشاشة السياسية و المطالب الشعبية:**

الهوة و الفارق الموجود بين الشعب و الحكومة يجعل من الإحتجاجات أمرا لا مفر منه في سبيل تحقيق مطالبها و أول من يبادر بذلك هو المجتمع المدني.

أ) المجتمع المدني و القضايا البيئية: تسعى مؤسسات المجتمع المدني بدفع الدول الى إشراكهم في صنع السياسات العمومية و حتى المحلية نظرا للوظيفة التي تتمتع بها في لعب دور الوسيط بين المسؤولين و الشعب، فهي بهذا تعمل على:

- طرح بدائل لصانعي القرار.
  - وضع خطة للعمل البيئي.
  - المساعدة في حل المشاكل الناجمة عن القضايا البيئية.
- و بالنسبة للقانون الجزائري الذي يخص حماية البيئة و تنميته المستدامة في المادة

(39) 20 منه جعلت من المجتمع المدني التدخل في حل العديد من القضايا سواءا تعلق الأمر بحماية الماء و الهواء و الجو أو حماية الأرض و باطن الأرض و حماية الفضاءات الطبيعية و العمران مع مكافحة التلوث، كل هذه المهام جعلت منه لاعبا و شريكا في صياغة و صنع و تقييم السياسات التي من شأنها المساس بالأمن البيئي للمنطقة.

ب) المجتمع المدني بمنطقة عين صالح: استنادا الى الإحصائيات المقدمة من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية فان ولاية تمنراست تحوي على عدد معتبر من الجمعيات المحلية يعادل 1273 جمعية، منها أكبر عدد يختص بها لجان الأحياء بما يعادل 242 لجنة حي و 12 جمعية تتعلق بحماية البيئة 21 الغالبية منها موجودة بمنطقة عين صالح، و الجدول الآتي يوضح ذلك:

عين صالح		
رئيس الجمعية	المكان:	اسم الجمعية:
لويحم محمد	حي الزاوية	جمعية حماية البيئة أفران
بن عبد السلام أحمد	حي الصاية	جمعية التعاون لمكافحة زحفالرمال
بن قويدر محمد	حي حاسي لحجار	جمعية حي الوسط للبيئة
كرزبكة صالح	حي أقطن	جمعية تواصل الإعلامي للبيئة

### جدول رقم 3: يوضح أسماء الجمعيات البيئية بمنطقة عين صالح 22

فمن خلال عدد الجمعيات الموجود فانه توجد بيئة اجتماعية و مجتمع مدني يختص بالحفاظ على البيئة في منطقة عين صالح.

ج) المجتمع المدني و الإحتجاجات: ان مشاركة المجتمع المدني في السياسات المحلية هو أفضل الأمثلة لإيجاد الحلول المناسبة للمعضلات المتنامية للقرن 21 و بالتالي فهي تعبير عن تمكين المواطنين في اتخاذ القرارات التي تخصهم و لكن في حالة الإقصاء يتم اللجوء الى أشكال أخرى قد تكون لا اتفافية كالإحتجاجات و هو ما تجسد بعد عدم استجابة الحكومة لإيقاف استغلال الغاز الصخري بالمنطقة و كان هذا في 18 ديسمبر 2014، و لكن بأعداد قليلة، ليتواصل الأمر في 30 ديسمبر 2014 الى تشكيل لجنة تنسيق الإحتجاج و التي تتكون من 20 جمعية، ثم في 4 جانفي 2015 يتضاعف هذا الدور الذي تقوم به هته التنسيقية باعتصامات شارك فيها العديد من المحتجين 23 و بالتالي أخذت القضية بعدا وطنيا يستلزم حلول جادة لمطالب المحتجين و

المتمثلة في إيقاف استغلال الغاز الصخري و الذي لديه مزار حول صحة المواطنين.

#### رابعاً/ الغاز الصخري: بين الأمن الطاقوي و تأثيراته على منطقة عين صالح.

يثير الغاز الصخري جدلاً بين مؤيد له و معارض مما تسبب في سلسلة من الإحتجاجات أثرت على استقرار المنطقة و ذلك لعدة معطيات.

أ) مبررات الحكومة لإستغلال الغاز الصخري: تسعى الحكومات في دول العالم الى تسخير إمكانياتها لإستغلال مواردها و ذلك لأجل الرفع من ميزانيات تساعد على وضع سياسات تتلاءم و الطموحات التي سطرتهها خلال برامجها الإنتخابية، لذلك سعت حكومة سلال الى وضع كل الإمكانيات لأجل تطوير مداخلها مما يجعلها تتمتع بالسيادة الكاملة بتحقيق رفاهيتها و أمنها<sup>24</sup>، بالإضافة الى ذلك ففي لقاء مع وزير الطاقة يوسف يوسف أكد على أهمية استغلال الغاز الصخري و التي هي في مراحلها الأولى موضحة ذلك من خلال مجموعة من المبررات:

- يجسد السيادة الوطنية للبلاد و أمنها الطاقوي.
  - تقييم القدرات الطاقوية: أي ما هو حجم الغاز الصخري الموجود في جوف الأرض.
  - تقييم اقتصادي: أي معرفة تكلفة الإنتاج من الماحية الإقتصادية و مقارنتها مع المحروقات التقليدية.
  - تحدي تقني: و المتمثل في السيطرة على التكنولوجيا.
  - التكوين: و ذلك من خلال تكوين 5000 تقني و 3000 مهندس.
  - اكتساب الخبرة و مد الكفاءة للخبراء الجزائريين.
- بالإضافة الى ذلك فان شركة سونطراك هي ضمن الخطوة الأولى و المتمثلة في مرحلة الإستكشاف لا الإستغلال.

ب) قانون المحروقات لسنة 2013 و استغلال الغاز الصخري: لأجل الشروع في مرحلة استغلال الغاز الصخري و الذي يشكل نوع من المحروقات غير التقليدية<sup>25</sup> فإنها تمر على مرحلة أولية تسمى بمرحلة البحث:

- المرحلة الأولى: مرحلة البحث: بعدما يتم إبرام العقد فإن مدة البحث تدوم إحدى عشرة (11) سنة على الأكثر مع وجود مرحلة ابتدائية مدتها ثلاثة (3) سنوات، و تعتبر هذه المرحلة الإبتدائية كأول مرحلة متبوعة بثانية و ثالثة مدة كل واحدة منهما سنتان (2)، ثم تتبعها مرحلة نموذجية تكون مدتها أربعة (4) سنوات على الأكثر 26، و الجدول التالي يبسط العملية:

المدة:	المراحل:
3 سنوات	المرحلة الإبتدائية الأولى
سنتان	المرحلة الإبتدائية الثانية
سنتان	المرحلة الإبتدائية الثالثة
4 سنوات	المرحلة النموذجية

#### جدول رقم 4: يوضح مراحل البحث في المحروقات غير التقليدية 27

ثم توجد حالات أخرى لتمديد البحث بطلب من المتعاقد أو في حالات اكتشاف تتراوح من سنتان الى ستة (6) سنوات.

- المرحلة الثانية: هي مرحلة الإستغلال: و مدتها ثلاثون (30) سنة بالنسبة لإستغلال المحروقات غير التقليدية السائلة و أربعون (40) سنة بالنسبة لإستغلال المحروقات غير التقليدية الغازية. 28

ج) استغلال الغاز الصخري و المخاطر البيئية: من الناحية البيئية فإن استغلال الغاز الصخري تتطلب إمكانيات كبيرة سواءا من الناحية المالية أو حتى بالإستعانة بموارد طبيعية أخرى و كيميائية لأجل استغلاله 29، فالحفر الأفقي لاستخراج الغاز يتطلب ضخ منسوب عالي من المياه مع المعالجة الكيميائية لأجل تكسير الصخور مما قد يتسبب في تسرب تلك الكيماويات الى باطن الأرض و من ثم التلويث 30، بالإضافة الى مجموعة من الأخطار التي قد تنجم عن الاستعمال غير العقلاني يساعد على ظهور أمراض لا يمكن التكهّن بها في الوقت الحاضر، لذلك سعت الدولة بناء على سياسة وقائية الى وضع سلطة الضبط 31 و التي من شأنها اللجوء الى مكاتب المراقبة و الخبرة المختصة المعتمدة لأجل ذلك، مع وضع مخطط تسيير بيئي يصف التدابير الوقائية و المخاطر المرتبطة باستغلال المحروقات غير التقليدية كالغاز الصخري بالإضافة

الى ذلك فإنها تقوم بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالبيئة.

#### خامسا/ الديمقراطية التشاركية كحل للأزمة:

إن الرؤيا الجديدة التي جاءت بها الديمقراطية التشاركية من شأنها تقليص الصراعات الموجودة خصوصا منها في مسألة الغاز الصخري بمنطقة عين صالح و ذلك من خلال:

أ) حق مواطني عين صالح في الحصول على المعلومة: لأن منظومة العصر الحديث تبني أفكارها على وجود حقوق اجتماعية مكفولة للمواطنين من شأنها الرفع من مستوى الرفاهية كالحق في الصحة، الحق في التعليم و كذا الحق في الحصول على المعلومة... و ما على الحكومات الا أن تكون مستعدة لمجابهة هذه التغيرات الهائلة لأن المعلومة ستصل لا محال الى كل الناس من خلال القنوات الفضائية أو شبكات الأنترنت<sup>32</sup> و لمنطقة عين صالح برهان على ذلك لإعتبار أن الحكومة بقطاعاتها المختلفة (الوزارات) لم تضع ضمن أجنداتها هذا العنصر في الحسبان، ففسحت المجال للغير أن يعبر مكانها مع وجود ضبابية لدى المواطنين حول كيفية الإستغلال و ما مدى الآثار البيئية الناجمة عنها.

ب) حق مواطني عين صالح في الاستفسار حول مصيرهم: أي أن المنطقة تحتاج الى قنوات اتصالية تكون هي الموصل للمعلومة و تجعل من هذا المواطن متقبلا لاستيعاب الحدث، ذلك هو الشأن بالنسبة للمجالس البلدية المنتخبة أو حتى وضع مكاتب مخصصة للتواصل و التعريف بما تسعى الحكومة القيام به.

ج) حق مواطني عين صالح في التشاور: ذلك أن المواطنون لديهم الحق في إبداء آرائهم حول المسألة عبر فتح رأي عام نقدي أو كما نصت عليه المادة (11) من قانون البلدية في أن المجلس الشعبي البلدي لديه الحق في أن يتخذ كل التدابير لإستشارة المواطنين حول خياراتهم و أولويات المنطقة<sup>33</sup> أو حتى أنه يستعين بصفة استشارية بشخصيات محلية أو وطنية أو خبراء و حتى جمعيات<sup>34</sup> معتمدة تتعلق بالجانب البيئي و محايدة عن السلطة لأجل النقد و الاستبصار حول القضية بالإضافة الى التشاور و اللقاء مع السلطات المحلية و الولائية - مثل اللقاء مع والي ولاية تمنراست - من شأنه الرفع من درجة الوعي لدى المواطن لإتخاذ السلوك المناسب اتجاه قضية الغاز الصخري.

د) حق مواطني عين صالح في المشاركة في صنع القرار: فبالرغم من أن القضية تطورت لتصبح ذا بعد وطني إلا أن الخلاف الموجود بين الحكومة التي تحاول توسيع دائرة الإيرادات للدولة مع الخطورة و الآثار الناجمة من وراء هذا الإستغلال على الساكنة بات من الضروري الأخذ برأي الشعب و إشراكهم في اتخاذ القرارات المصيرية التي تخصهم و تخص أبنائهم كوضع استفتاء محلي من شأنه رفع اللبس حول القضية لأن القرارات الصادرة عن المجلس الشعبي البلدي أو من الحكومة لا تفي بالغرض و ليس لها تعبير عن الإرادة الشعبية، فالقرار هو مصيري و لا بد على سكان عين صالح أن يشاركوا في صنع مصيرهم بأنفسهم.

#### خاتمة:

إن توجه الجزائر لتبني الديمقراطية التشاركية كأسلوب حقيقي لحل الصراعات و المشاكل الموجودة، جعلها في امتحان صعب مع قضية الغاز الصخري في منطقة عين صالح بطرح تساؤلات عن مستقبل إشراك المواطن في صنع القرارات المصيرية له من خلال المضي عبر مراحلها الأساسية كالحق في المعلومة، الحق في الإتصال، الحق في التشاور، الحق في المشاركة، لذلك فلا سبيل لهذا التوجه إلا عبر تطبيقه على أرض الواقع ليكون المخرج لحل الأزمة الخانقة و تكون المنطقة مرجعا في تجسيد هذا التوجه، و من بين التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- تبني المقاربة التشاركية هو المخرج لحل أزمة الغاز الصخري و تكرار الإحتجاجات بمنطقة عين صالح.
- البعد البيئي له مكانته الخاصة لدى سكان الجنوب - و منطقة عين صالح بالخصوص - لذلك يتطلب الحذر عند وضع أية سياسة دون علم ساكنتها.
- لا يمكن تجاوز الدور الذي تلعبه المعلومة في كسب ثقة سكان المنطقة.
- وضع سياسة اتصالية بين السلطة - المحلية و المركزية - و المواطنين في وضع السياسات و المشاريع.
- تحديد رزمة من اللقاءات التشاورية بين السلطة - المحلية أو المركزية - و المجتمع المدني كمطلب رئيسي.

- إشراك المواطن في صنع القرارات المصرية له هو لازمة ضرورية لتحقيق الأمن بكل أبعاده:  
الأمن الطاقوي، الأمن الصحي ...

#### قائمة المراجع:

##### أولا/ الكتب:

- 1- ألفين توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة: سعد زهران، مصر، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، 1996
- 2- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، ط. 2، عمان، دار المسيرة، 2002.
- 3- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1991. عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة، ط. 8، لبنان، دار الكتب العلمية، 2003.
- 4- عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- 5- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع و الإتجاهات و التحديات، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

##### ثانيا/ المجلات:

##### أ) باللغة العربية:

- 6- جورج ميتشل، الغاز الصخري، في: اضاءات، الكويت، معهد الدراسات المصرفية، العدد: 8، مارس 2014
- 7- فريدة حموم، «تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة»، مجلة المفكر، العدد: 7 (ب) باللغة الأجنبية:
- 8- Pierre de Charentenay, « Equilibre instable de la démocratie », Etudes, tome : 407, n° 7, 2007

##### ثالثا/ المذكرات:

##### أ) باللغة العربية:

- 9- سمير بن عياش، « السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي: دراسة حالة ولاية الجزائر (-1999 2009)»، ماجستير، جامعة الجزائر (3)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011.

(ب) باللغة الأجنبية:

10- Djebbari souad, « l'application du marketing touristique en Algérie cas de la région de Tamanrasset », Magister, université de Tlemcen, Faculté des sciences Economique, des sciences de gestion et des sciences commerciales, 2008- 2009,

رابعاً/ القوانين:

11- قانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 48، العدد: 37، 2011.

12- قانون رقم 13-01 مؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 50، العدد: 11، 2013.

13- قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 40، العدد: 43، 2003.

خامساً/ التقارير:

(أ) باللغة العربية:

14- تقرير مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، ترجمة: ايمان بويحيى، لندن، 2010.

(ب) باللغة الأجنبية:

15- Office national des statistiques, 5<sup>em</sup> recensement générale de la population et de l'habitat 2008, collection statistique, N° 163, alger, 2011.

16- Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière, Monographie de la wilaya de Tamanrasset, ANIREF, 2011.

سادساً/ الأنترنت:

17- تصريح للوزير الأول عبد المالك سلال يوم 24 فبراير 2015  
[http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=3366&Itemid=1](http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=3366&Itemid=1) la date : 5 avril 2015.

18- محمد بن أحمد، « انتفاضة في عين صالح ضد الغاز الصخري»، في: جريدة الخبر، الإثنين، 5 جانفي 2015، أنظر الرابط التالي:

<http://www.algeriachannel.net/2015/01/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8>



11 مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع و الإتجاهات و التحديات، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص. 38.

12 سمير بن عياش، « السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي: دراسة حالة ولاية الجزائر (-1999 2009)»، ماجستير، جامعة الجزائر (3)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011.

13 فريدة حموم، «تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة»، مجلة المفكر، العدد: 7، ص. 261.

14 مراد ناصر، «التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر»، في: التواصل، عدد: 26، جوان 2010، ص. 135.

15 Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière, Monographie de la wilaya de Tamanrasset, ANIREF, 2011, p. 4.

16 Djebbari souad, « l'application du marketing touristique en Algérie cas de la région de Tamanrasset », Magister, université de Tlemcen, Faculté des sciences Economique, des sciences de gestion et des sciences commerciales, 2008- 2009, p. 147.

17 Monographie de la wilaya de Tamanrasset, i bid, p. 3.

18 Office national des statistiques, 5<sup>em</sup> recensement générale de la population et de l'habitat 2008, colléction statistique, N° 163, alger, 2011, p. 102.

19 Djebbari souad, i bid, p. 148.

20 قانون رقم 03-

10 مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 40، العدد: 43، 2003، ص. 14.

21 احصائيات مقدمة من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الى غاية 31 ديسمبر 2011، أنظر الرابط التالي:

<http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmlItem.aspx?html=2&s=29> la date : 5 avrile 2014.

22 احصائيات مقدمة من قبل وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، أنظر الرابط التالي:

<https://www.google.dz/#q=%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D9%81%D9%8A+%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%AA.doc> .la date : 5 avril 2014.

23 محمد بن أحمد، « انتفاضة في عين صالح ضد الغاز الصخري»، في: جريدة الخبر، الإثنين، 5 جانف ي 2015، أنظر الرابط التالي:

<http://www.algeriachannel.net/2015/01/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81>

[http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=3366&Itemid=1](http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=3366&Itemid=1) la date 1 avril 2015.

24 قال الوزير الأول عبد المالك سلال يوم 24 فبراير 2015 من منطقة أريزو: « بعد أن فشلوا في اثارة الفتنة الآن توجهوا الى عين صالح غير أنهم لن يفلحوا في مسعاهم»، أنظر الرابط التالي:  
[http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=3366&Itemid=1](http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=3366&Itemid=1) la date : 5 avril 2015.

25 هي المحروقات الموجودة و المنتجة من مخزن أو من تكوين جيولوجي يتسم على الأقل باحدى المميزات أو الخصائص التالية:

- مخازن متراصة لا يمكن انتاجها الا من المخازن الأفقية و التشقق الطبقي.
- تكوينات جيولوجية طينية أو نضيدية غير نفوذة أو ذات قابلية نفوذ جد ضعيفة بحيث لا يمكن انتاجها الا من خلال الآبار الأفقية و التشقق الطبقي.
- تكوينات جيولوجية تحتوي على محروقات تفوق لزوجاتها 1000 سانتيبواز أو كثافتها أقل من 15 ° (API).
- مخازن يكون ضغطها أو حرارتها عاليين.
- الغاز الطبيعي أو ميثان الفحم الحجري. نقلا عن: قانون المحروقات، ص. 5.
- 26 قانون رقم 01 13 مؤرخ في 20 فبراير 2013 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 50، العدد: 11، 2013، ص. 12.
- 27 من اعداد الباحث و الإحصائيات مأخوذة من قانون المحروقات، ص. 12.
- 28 المرجع نفسه، ص. 13.
- 29 جورج ميتشل، الغاز الصخري، في: اضاءات، الكويت، معهد الدراسات المصرفية، العدد: 8، مارس 2014، ص. 2.
- 30 تقرير مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، ترجمة: ايمان بويحيى، لندن، 2010، ص. 16.
- 31 قانون المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص. 9.
- 32 ألفين توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة: سعد زهران، مصر، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، 1996، ص. 9.
- 33 قانون رقم 11- 10 المؤرخ في 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة: 48، العدد: 37، 2011، ص. 8.
- 34 المرجع نفسه، ص. 8.